

تفسير البحر المحيط

@ 559 @ ربنا تقبل منا ، فيكون إبراهيم مختصاً بالبناء ، وإسماعيل مختصاً بالدعاء .
ومن ذهب إلى العطف ، جعل ربنا تقبل منا معمولاً لقول محذوف عائد على إبراهيم وإسماعيل
معاً ، في موضع نصب على الحال تقديره : وإذ يرفعان القواعد قائلين ربنا تقبل منا .
ويؤيد هذا التأويل أن العطف في وإسماعيل أظهر من أن تكون الواو واو الحال . وقراءة أبي
وعبد [] يقولان بإظهار هذه الجملة ، ويجوز أن يكون القول المحذوف هو العامل في إذ ، فلا
يكون في موضع الحال ، والمعنى : أنهما دعوا بذلك الدعاء وقت أن شرعا في رفع القواعد ،
وفي ندائهما بلفظ ربنا تطف واستعطاف بذكر هذه الصفة الدالة على التربية والإصلاح بحال
الداعي . .

{ رَبِّئِنَّا تَقَدَّرَ لَمْ نَدَّ } : أي أعمالنا التي قصدنا بها طاعتك ، وتقبل بمعنى :
اقبل ، فتفعل هنا بمعنى المجرد كقولهم : تعدى الشيء وعداه ، وهو أحد المعاني التي جاء
لها تفعل . والمراد بالتقبل : الإثابة ، عبر بإحدى المتلازمين عن الآخر ، لأن التقبل هو أن
يقبل الرجل من الرجل ما يهدي إليه . فشبه الفعل من العبد بالعطية ، والرضا من [] تعالى
بالتقبل توسعاً . وحكى بعض المفسرين عن بعض الناس فرقا بين القبول والتقبل ، قال :
التقبل تكلف القبول ، وذلك حيث يكون العمل ناقصاً لا يستحق أن يقبل ، قال : فهذا اعتراف
من إبراهيم وإسماعيل بالتقصير في العمل . ولم يكن المقصود إعطاء الثواب ، لأن كون الفعل
واقعاً موقع القبول من المخدوم ، ألد عند الخادم العاقل من إعطاء الثواب عليه ،
وسؤالهما التقبل بذلك ، على أن ترتيب الثواب على العمل ليس واجباً على [] تعالى ،
انتهى ملخصاً . ونقول : إن التقبل والقبول سواء بالنسبة إلى [] تعالى ، إذ لا يمكن تعقل
التكليف بالنسبة إليه تعالى . وقد قدمنا أن تفعل هنا موافق للفعل المجرد الذي هو قبل .

{ إِنَّا نَسَّكَ أَسْمِعُ الْعَلِيمُ } : يجوز في أنت الابتداء والفصل والتأكيد .
وقد تقدم الكلام في الفصل وفائدته ، وهو من المسائل التي جمعت فيها الكلام في نحو من
سبعة أوراق أحكاماً دون استدلال . وهاتان الصفتان مناسبتان هنا غاية التناسب ، إذ صدر
منهما عمل وتضرع سؤال ، فهو السميع لضراعتهما وتساءلها التقبل ، وهو العليم بنياتهما
في إخلاص عملهما . وتقدمت صفة السمع ، وإن كان سؤال التقبل متأخراً عن العمل للمجاورة
نحو قوله : { يَوْمَ تَبْيَضُّ وَجُوهٌُ وَتَسْوَدُّ وَجُوهٌُ } . فأما الذين اسودت
وتأخرت صفة العليم لكونها فاصلة ولعمومها ، إذ يشمل علم المسموعات وغير المسموعات . }

رَبِّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ } : أي منقادين ، أو مخلصين أوجهنا لك من قوله : من أسلم وجهه ، أي أخلص عمله ، والمعنى : أدم لنا ذلك ، لأنهما كانا مسلمين ، ولك تفيد جهة الإسلام ، أي لك لا لغيرك . وقرأ ابن عباس وعوف الأعرابي : مسلمين على الجمع ، دعاء لهما وللموجود من أهلهما ، كهاجر ، وهذا أولى من جعل لفظ الجمع مراداً به التثنية ، وقد قيل به هنا . .

{ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُّسْلِمَةٌ لَّكَ } : لما تقدّم الجواب له بقوله : { لَا يَدْنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ } ، علم أن من ذريتهما الظالم وغير الظالم ، فدعا هنا بالتبويض لا بالتعميم فقال : { وَمِن ذُرِّيَّتِنَا } ، وخصّ ذريته بالدعاء للشفقة والحنوّ عليهم ، ولأن في صلاح نسل الصالحين نفعاً كثيراً لمتبعهم ، إذ يكونون سبباً لصلاح من وراءهم . والذرية هنا ، قيل : أمّة محمد صلى الله عليه وسلم) ، بدليل قوله : { وَابْعَثْ فِيهِمْ } . وقيل : هم العرب ، لأنهم من ذريتهما . قال القفال : لم يزل في ذريتهما من يعبد الله وحده ، لا يشرك به شيئاً ، ولم تزل الرسل عليهم الصلاة والسلام من ذريتهما ، وكان في الجاهلية زيد بن عمرو بن نفيل ، وقس بن ساعدة الأيادي . ويقال : عبد المطلب بن هاشم ، جدّ رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، وعمرو بن الطرب ، كانا على دين الإسلام . وجوّز الزمخشري أن يكون من في قوله : ومن ذريتنا ، للتبيين ، قال كقوله : { وَعَدَدَ اللَّاهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ } ، وقد تقدّم لنا أن كون من للتبيين يأباه أصحابنا ويتأولون ما فهم من ظاهره ذلك . وتقدّم شرح الأمة ، والمراد به هنا : الجماعة ، أو الجيل ، والمعنى : على أن من ذريتنا هو في موضع المفعول الأول لقوله : واجعل ، لأن الجعل هنا بمعنى التصيير ، فالمعنى : واجعل ناساً من ذريتنا أمة مسلمة لك ، ويمتنع أن يكون ما قدّر من قوله : واجعل من ذريتنا بمعنى : أوجد واخلق . وإن كان من جهة المعنى صحيحاً ، فكان يكون الجعل هنا يتعدى